

مشروع تخرج

بحث مرجعي بعنوان:

البطالة أسبابها وأثارها الاجتماعية والاقتصادية

**Unemployment causes and economic and
social impacts**

إعداد الطلاب :

محمد رأفت بسام محمد مروة عدنان محمد

أحمد غازي الغزالي

إشراف :

أ. د. حسن حجازي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

يتمثل أجلي صور الأزمة الاقتصادية في العالم في ارتفاع معدل البطالة في المجتمعات والبلاد النامية، ومع ذلك فهي ليست جديدة أو حديثة بل هي قديمة وانتشرت بالتناسب مع ظهور الأنظمة الاقتصادية، حيث كانت مشكلة البطالة ولا زالت أهم المشكلات التي تواجه الحكومات وتمثل عجز الحكومات في توفير فرص عمل للقوى البشرية لديها، أما في سورية يمكن القول إن مشكلة البطالة هي مشكلة متجذرة في واقع الاقتصاد السوري واستمرت المشكلة حديثاً فقد أدت الأحداث التي طرأت على الاقتصاد في سورية في السنوات الأخيرة إلى تفاقمها بالطريقة التي انعكست سلباً على سوق العمل في سورية.

* أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في دراسة أهم أنواع البطالة ونظرياتها و انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وأسبابها.

تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكلة ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب.

إن معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل، فهي تعتبر ثمناً للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.

إن أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة ترجع إلى كون العنصر البشري أساس التنمية بالإضافة إلى الخطر الناجم عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل، مما يسبب مشاكل عديدة وعائق كبير لدى الحكومات و أيضاً تمثل خطراً كبيراً على المجتمع،

لأن تزايد حجم العاطلين عن العمل يعتبر هدر واضح للقدرات البشرية واستمرارية المشكلة يشكل خطورة كبيرة ليس على الاقتصاد الوطني فحسب بل على الأمن والأمان في البلاد. حيث تشير نتائج الدراسات والأبحاث الميدانية إلى انعكاس مشكلة البطالة على الحياة الاجتماعية والطبقات الاجتماعية.

والبطالة بكل أنواعها ومتغيراتها تعتبر المشكلة الأساسية التي تعاني منها أغلب اقتصاديات العالم لذلك تتطلب سياسات شاملة للتشغيل داخل كل نظام اقتصادي في أي دولة.

مشكلة البحث: *

تؤدي البطالة إلى مشاكل عديدة منها اجتماعية ومنها اقتصادية تؤثر على الفرد والمجتمع فيظهر لنا الانعكاسات على الفرد بشكل خاص

حيث تؤثر في حياته الشخصية وعلاقاته مع أسرته مما يسبب مشاكل قد تنتهي بعدم رغبة الفرد بالبحث عن عمل جديد يؤمن له احتياجاته فيصل إلى مرحلة البؤس واليأس نتيجةً لبحته الطويل عن العمل بدون جدوى فيلجأ إلى أعمال منافية للعادات والتقاليد أو قد يلجأ إلى السرقة أو الجريمة وأيضاً تسبب في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع أما على سبيل المجتمع قد يسبب في ازدياد معدلات التخلف في المجتمع و انتشار الجهل مما يسبب في مشاكل و أزمات تهدد المجتمع بشكل عام قد تدمر الأسس الفكرية والدينية والقانونية لدى الناس نتيجة البطالة.

❖ فرضيات البحث:

❖ **الفرضية الأولى:** كلما انحدر التطور الاقتصادي في البلد تزداد نسبة البطالة

❖ **الفرضية الثانية:** كلما ازداد النمو السكاني المتسارع تزداد نسبة البطالة.

❖ **الفرضية الثالثة :** كلما ازداد التباين بين نسبة الخريجين المتعلمين وبين متطلبات سوق العمل كلما ازدادت نسبة البطالة.

❖ **الفرضية الرابعة:** ارتفاع معدلات البطالة تؤدي الى ازدياد معدلات الجريمة.

❖ أهداف البحث :

١- تحديد الآثار الاجتماعية المترتبة على بطالة المتعلمين وما تحدثه هذه البطالة من الاغتراب واضطراب العلاقات الاجتماعية وظهور

مظاهر الانحراف كالجريمة والإدمان والتطرف الديني بالإضافة إلى المشكلات الأسرية .

٢- تحديد كيفية مواجهة ظاهرة البطالة والوصول الى مؤشرات تفيد في الاستثمار للموارد البشرية للبلاد والتي تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية المحلية .

٣- الكشف عن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن البطالة .

٤- الكشف عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية إلى تفاقم ظاهرة البطالة.

٥- تقديم توصيات ومقترحات مستقبلية يمكن الاستفادة من خلالها في العديد من المجتمعات التي تعاني من مشكلة زيادة نسب العاطلين عن العمل .

• الدراسات السابقة:

فلدينا من الدراسات السابقة التي تبنت موضوع البطالة أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية كان أهمها :

✳ الدراسة الأولى: دراسة فاتن منصور البطالة وأثرها على التنمية

الاجتماعية مجلة جامعة تشرين، اللاذقية (٢٠٠٩) :

❖ أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع البطالة في اللاذقية وانعكاساتها.

إن من أهم آثار البطالة في مستوى أسرة الفرد العاقل يتمثل في عدم القدرة على تحمل عبء المعيشة، حيث يضطر الفقير من الأسر التي يعاني أربابها من البطالة الاحتكاكية إلى توجيه أبنائها إلى ترك مقاعد الدراسة وزجهم في سوق العمل، كما تلجأ بعض الأسر إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة الملقاة على عاتقها.

❖ **نتائج الدراسة:** للبطالة أثر كبير خاصة في الجانب الاجتماعي مما يسبب انعكاسات قد يعجز المجتمع عن حلها وقد تتفاقم لتصل إلى أزمات تهدد كيان الدولة والمجتمع بأسره.

* **الدراسة الثانية:** دراسة أديب علي صقر، البطالة في سوريا

(الواقع والآفاق)، منظمة العمل العربية، سورية (٢٠٠٦)

❖ **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية القوى العاملة وخصائصها في سورية وتوزيعها حسب فئات السن والنشاط الاقتصادي والحالة العملية.

وأرجعت الدراسة أسباب البطالة في سورية إلى مجموعتين، داخلية: تتمثل في تراجع معدلات نمو الاقتصاد السوري عن معدلات النمو السكاني وبالتالي تراجع في خلق فرص عمل جديدة، أما الخارجية تتجسد في انخفاض الطلب الخارجي على العمالة السورية في منطقة الخليج وعودة أعداد كبيرة من القوى العاملة ولاسيما بعد الأحداث الأخيرة التي ألمت في المنطقة.

❖ **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من البطالة في سورية تتجسد في الفئات المتعلمة على اختلاف مستوياتها، كما أن عدد المتعلمين يتزايد باستمرار لدرجة أنه تضاعف مرات عدة خلال سنوات عدة لدرجة تفوق معدلات النمو الاقتصادي.

❖ **الدراسة الثالثة:** أنس بيرقدار، واقع البطالة في سورية، موقع الباحثون السوريون، سورية (٢٠١٠)

❖ **أهداف الدراسة:** تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع البطالة قبل الأزمة و خلالها بالإضافة الى عدم تناسب معدلات البطالة في الريف والمدينة وفي المحافظات المختلفة .

حيث يمكن القول ان مشكلة البطالة مشكلة متجذرة في واقع الاقتصاد السوري، أما حديثاً فقد أدت الأحداث التي طرأت على الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة إلى تفاقم المشكلة بالطريقة التي انعكست سلبياً على سوق العمل في سورية، حيث حافظ معدل البطالة في سورية بشكل عام إلى على مستوى مستقر بنحو ٨٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠. مع العلم أن هيئة مكافحة البطالة أوردت أن نسبة العاطلين في سورية هي ١٥٪ في حين قدر مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي رقم ٦ نسبة العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٢ هي ٩.٥٪ .

في موضع آخر أشار تقدير التحديات التنموية في الدول العربية ٢٠١١ UDNP إلى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث في عام ٢٠١٠ ما يقارب ٢٢٪ ليحتل المرتبة الثانية بين أعلى المستويات في الدول العربية.

وقد ترافقت البطالة بانخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل. ويضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة.

❖ **نتائج الدراسة:** ونتيجةً لما سبق نرى انعكاس سلبي لمشكلة البطالة على سوق العمل السوري كان نتيجة تباين المعلومات ومصادرها في الهيئات المسؤولة عن طرح معلومات عن البطالة وبالأخص معدلات البطالة .

✳ **الدراسة الرابعة:** عمر موسى، دراسة مشكلة البطالة وعلاجها دراسة ميدانية على سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، (٢٠٠٨):

❖ **أهداف الدراسة:** ركزت الأطروحة على تسليط الضوء على الأسباب التي أدت للبطالة في سورية وتحليلها، ودراسة الآثار التي نتجت عنها مع محاولة صياغة مجموعة من الإجراءات والمقترحات الواجب اتباعها للقضاء على مشكلة البطالة من خلال معالجة جديدة.

حافظ معدل البطالة في سورية - بشكل عام - على مستوى مستقر بنحو ٨% خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، مع العلم أن هيئة مكافحة البطالة أوردت أن نسبة العاطلين عن العمل هي ١٥% في حين قدر مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي نسبة العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٩.٥%. في موضع آخر، أشار تقرير التحديات التنموية في الدول العربية (UDNP، 2011) إلى ارتفاع في معدل البطالة بين

الإناث في العام ٢٠١٠ إذ بلغ ما يقارب ٢٢٪، ليحتل المرتبة الثانية بين أعلى المستويات في الدول العربية. وقد تراكمت البطالة بانخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل، وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة.

❖ **نتائج الدراسة :** تباين النتائج التي تواردها مصادر الدولة مما يسبب ضبابية لدى الحكومة السورية حول الإجراءات التي يتوجب عليها القيام بها لمواجهة مشكلة البطالة أو حتى الحد منها، بالإضافة الى أهمية اتخاذ اجراءات من قبل الحكومة للحد من بطالة الإناث .

✽ **الدراسة الخامسة:** عبد الرحمن تيشوري، أهمية دراسة البطالة المقنعة في القطاع العام السوري، المنتدى العربي للموارد البشرية، سورية (٢٠١٢).

❖ **أهداف الدراسة :** معرفة معدل البطالة المقنعة في القطاع العام من خلال إجراء مسح ميداني يشمل بعض مؤسسات القطاع العام والأجهزة الحكومية بالإضافة إلى تحديد أماكن تموضع البطالة المقنعة.

تعاني سورية اليوم من بطالة مرتفعة جدا وهي بطالة خطيرة لأنها بطالة خريجين وبطالة شبابية، ومشكلة البطالة ليست مشكلة سورية فحسب بل هي مشكلة عالمية ولا يوجد دولة في عالم اليوم تستطيع

تحقيق التوظيف الكامل لجميع أبنائها، ومع ذلك هناك جهود كبيرة من اجل تخفيف وتقليل عدد المتعطلين عبر خلق فرص العمل الجديدة، وعلينا نحن في سورية أن نعمل جيدا في هذا الإطار من اجل تطويق أزمة البطالة حتى لا تتحول إلى كارثة اجتماعية حقيقية.

❖ نتائج الدراسة : أن للبطالة المقنعة في سورية أثر كبير وخطير إذ أنها تزداد وتتفاقم بشكل مقنع دون ملاحظتها وملاحظة أعراضها .

* المبحث الأول:

١ - ١ البطالة تعريفها وأبعادها ونظريات البطالة

تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبيه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل . أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. وان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس و السن و نوع التعليم والمستوى الدراسي .

والبطالة بكل أنواعها ومتغيراتها تعتبر المشكلة الأساسية التي تعاني منها أغلب اقتصاديات العالم لذلك تتطلب سياسات شاملة للتشغيل داخل كل نظام اقتصادي في أي دولة.

١ - محمد مروان، البطالة، القاهرة موقع (موضوع)، ٢٠١٥

١ - ٢ خصائص العاطل عن العمل:

فحسب المكتب المركزي للإحصاء لا بد من توفر ثلاثة خصائص عند العاطل عن العمل وهي:^٢

١-٢-١ توفر الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد.

١-٢-٢ القدرة على العمل.

١-٢-٣ البحث عن العمل بشكل جدي وعدم نوفره.

١-٣ أنواع البطالة: وتتجلى أهم أنواع البطالة في

١-٣-١ البطالة الاحتكاكية: تتمثل بفقدان الكثير من الأفراد للبحث

عن فرصة عمل تتوافق مع خبراتهم وكفاءاتهم وتؤمن رغباتهم، ولذلك فقد يرفضون عدد من فرص العمل ويفضلون البقاء بلا عمل أملاً في الحصول على العمل الذي يتوافق مع خبراتهم وكفاءاتهم. (تسمى الفترة ما بين فقدان العامل لعمله الحالي وتاريخ ممارسة عمل جديد بالبطالة الاحتكاكية).

تنجم هذه البطالة عن عدة تغيرات وتقلبات قصيرة المدى في الاقتصاد الوطني وترتبط مدتها ومدة ظهورها في فترة عدم علم العاطل عن معلومات المتوفرة عن فرص العمل الجديدة في الاقتصاد الوطني.

٢- موقع المكتب المركزي للإحصاء، قوة العمل، البطالة، خصائص المتعطلين، ٢٠١٢.

١-٣-٢ البطالة الدورية: يقصد بها وجود فائض في العمالة

ناجمة عن نقص الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يواجه الاقتصاد فترات ركود وكساد يصاحبها نقص في الطلب الكلي وارتفاع بمعدلات البطالة، ويتوجب على الحكومة في هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في التوسع في الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وتشجيع الأفراد على زيادة الاستهلاك وبالتالي تحسن الطلب الكلي وزيادة الاستثمار والتوظيف في مجال ما وبالتالي الحد من البطالة.

١-٣-٣ البطالة الاختيارية: تتمثل بتوافر فرص العمل للأفراد

القادرين عليه بمؤهلاتهم نفسها إلا أنهم يفضلون الاستغناء عن هذه الفرص والبطالة عليها، وهذا ما يحدث في الدول المتطورة التي تتمتع بظروف اقتصادية منتعشة.

١-٣-٤ البطالة الإجبارية: هي مفروضة على الأفراد على الرغم

من تقبلهم العمل عند الأجور السائدة، لكنهم لا يجدون.

١-٣-٥ البطالة المقنعة: يقصد بها ارتفاع عدد المستخدمين في

منظمة ما عن العدد المطلوب للعمل فيها لذلك فتسمى

بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة ولا يؤثر سحب العمال فيها في سير المسار الإنتاجي.

١-٣-٦ بطالة الفقر: تسود هذه البطالة في البلدان النامية ذات النظام الاقتصادي البطيء الذي يسوده الركود الاقتصادي، لذلك يميل أفراد هذه الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة لتوفر عمل فيها بصفة دائمة ومستمرة.

وتتجلى أسباب البطالة بشكل عام في:^٢

٢ أولاً: أسباب مرتبطة بالفرد العامل:

- كل فرد أو شخص لديه قدرات ومؤهلات دراسية وعملية سابقة، وكذلك لديه تفضيلات وأولويات لعمل على حساب الآخر، فإن الفرد عندما يكون عاطلاً عن عمله قد لا يقبل إلا بالعمل الذي يتناسب مع قدراته ومؤهلاته وخبراته ورغباته.
- فقابلية التنقل الجغرافي ليست دائماً محببة عند الأفراد من أجل قبول فرص عمل متوفرة في مدن أو في مناطق نائية، أو ذات ظروف مناخية صعبة، لذلك فتلاحظ هذه الظاهرة بشكل كبير في البلدان النامية.

٣- د.حسن حجازي و آخرون، أسباب البطالة بشكل عام، دمشق، تخطيط الموارد البشرية،

٣ ثانياً : أسباب متعلقة بفرص العمل المتاحة:

○ حيث تتطلب بعض هذه الفرص والأعمال خبرات ومهارات عديدة قد لا تكون متوفرة في عدد كبير من العاطلين مما يعيق تقدم الأفراد العاطلين عن العمل مثل تلك الفرص، لعدم توفر هذه الخبرات لديهم، ولصعوبة الحصول على مثل هذه الخبرات. حيث تؤثر هذه الأسباب بشكل خاص على الأفراد المتقدمين في العمر نسبياً، فيصعب عليهم قبول تدريب وتأهيل جديد على الخبرات التي تحتاجها هذه الفرص.

٤ ثالثاً : أسباب متعلقة بتوفر المعلومات عن فرص العمل المتاحة

والمتوفرة في الاقتصاد الوطني:

○ يعد توفير معلومات متكاملة ومتناسقة عن توفير فرص العمل التي تتولد في الاقتصاد الوطني وعن العاطلين عن العمل من أهم أسباب البطالة الاحتكاكية، لذلك لا بد من توفير معلومات في كافة وسائط التواصل في المجتمع وخاصةً الوسائل الحديثة منها مثل شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها يمكنها الحد من معدل البطالة إلى حدٍ ما.

ومن خلال هذا التعريف مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها يتضح أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد إذن أن كلا من التلاميذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد

الأمل في العثور على عمل ومن هم في غنى عن العمل لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد.

فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كلياً على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حرمتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

❖ بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلاً.

❖ وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكلة ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب. ولذلك فان معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل فهي تعتبر ثمنا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.

• نظريات البطالة: ٤

٥ البطالة عند المدارس الاقتصادية :

١) البطالة عند المدرسة التقليدية (الكلاسيك) :

كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون في أن البطالة حالة وضعية مؤقتة ليس لها صفة الدوام . أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى التوازن التغلب عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة العمالة وكانوا يبنون هذه الفكرة على أن منشأ البطالة يرجع إلى زيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور . فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل ، أمكن توظيفهم من جهة ، وأمکن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى وبالتالي يعود مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة .

٢) البطالة عند المدرسة الحديثة (كينز) :

أشار التحليل الكينزي إلى ان البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية ، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة ، ان لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي .

ويعني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس أن البطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي ، نظراً لأن

٤- د. نبيل مرزوق، البطالة والفقير في سورية، سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠١.

عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل. زو هبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال. وعلى هذا لا بد من زيادة الطلب الفعال، فالإنتاج والتوظيف.

٣) البطالة عند العلماء المسلمين :

يذكر أبو حامد الغزالي - رحمة الله - إن الأنشطة الاقتصادية والصناعات تحتاج إلى تعليم ومكابدة في الصبا، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم أو منعهم من ذلك مانع، فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل، فيأكلون من عمل غيرهم، فيكونون عالية على الغير، وإذن هم عاطلون.. وقد أحاط الغزالي -رحمة الله- بمفهوم البطالة، واتساعه ليشمل ما يعرف حديثاً بالبطالة المستمرة.. وقد أظهر -رحمة الله- العلاقة بين البطالة والعديد من الانحرافات والاضطرابات.

* المبحث الثاني:

• البطالة في سورية وعلاقتها بالنمو السكاني:

ان اهمية دراسة البطالة تكمن في كون العنصر البشري اساس التنمية البشرية بالإضافة الى الخطر الناجم عن زيادة معدلات العاطلين في سوريا لذلك لابد من التعرف على تقسيمات وتصنيفات الموارد البشرية في سوريا ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١ حسب المكتب المركزي الاحصائي السوري. وتصنف كالتالي:

(١) القوة البشرية : ويقصد بها الجزء من السكان في سن العمل القادرين على العمل العقلي والجسدي بحيث يؤدي الى انتاج سلعة معينة او تقديم خدمة محددة وتمثل هذه الشريحة بين (١٥ - ٦٤) سنة وتقسم الى فئتين:

- قوة العمل: هي الجزء من القوة البشرية من الناشطين اقتصادياً الذين يقدمون خدمات العمل خلال الفترة الزمنية وتقسم الى فئتين ايضاً منهم المتعطلون ومنهم المشتغلون.
- خارج قوة العمل : وهم عبارة عن مجموعة اشخاص ضمن سن العمل لكنهم لا يعملون ولا يرغبون في العمل كالأفراد الغير محتاجين للعمل (المكتفين مادياً) او كربات المنازل او الطلبة المتفرغين للعلم.

٥- المكتب المركزي السوري للإحصاء، سورية، ٢٠١٢.

(٢) خارج القوة البشرية : وتضم الافراد الغير قادرين على العمل

بالشكل السليم أي ما هم دون سن ١٥ او فوق سن ٦٤ او ذوي العناية
والاحتياجات الخاصة وغيرهم.....

ففي عام ٢٠١١ بلغ معدل البطالة (١٤,٩)٪ من قوة العمل أي ازدادت
(٣,٥)٪ عن معدلها قبل سنة وعلى الرغم من ذلك فقد شهدنا عكس هذا
الازدياد في انخفاض معدل البطالة عام ٢٠٠٥ فقد تراجع بما يقارب
(٤,٢)٪ عن عام ٢٠٠٤ لذلك فقد لا نرى منحنى ثابتاً عن معدل نمو
البطالة بل متغير ومتذبذب دائماً.

• نوصف البطالة في سورية:

نتيجة لما سبق نستنتج ان البطالة في سوريا تعد مشكلة كبيرة
جداً حيث انها منحدره و متجذرة تكمن في العديد من التعقيد
والتشابك يتمثل بها العديد من العوامل ففي الاقتصاد السوري يعتبر
تعدد اشكال البطالة نوعاً يؤدي الى صعوبة فهم مشكلاتها وبالتالي عجز
الاقتصاد عن وضع خطط ذات مدى بعيد وبرامج كفيلة بحلها وبالتالي
يؤدي ايضاً الى اختلاف التقديرات الاحصائية لأعداد العاطلين ومعدلات
البطالة، وفي الكثير من الحالات تتضارب هذه البيانات تبعاً لمصدرها،
حيث تتزايد معدلات البطالة تبعاً لعدم اعتماد منظور اقتصادي في

حساب أعداد العاطلين عن العمل والذي يؤدي الى قصور التقديرات الرسمية لأعداد العاطلين سواءً بشكل دائم أو بشكل مؤقت.

لذلك فقد سببت عدم كفاية الجهود الحكومية الهادفة الى توفير فرص عمل بالكم والنوع وتركت الجزء الاكبر من المشكلة ليتم حله عبر القطاعات الاقتصادية الاخرى. رغم ان مكافحة ظاهرة البطالة والحد منها هي مسؤولية ووظيفة الحكومات بالمقام الاول.

لذلك فإن عدم فعالية السياسات الحكومية في تحقيق تحسن ملموس في المناخ السياسي والقضائي و الاداري بالشكل الذي يسمح ويشجع الاقتصاد السوري بجميع قطاعاته بخلق وابتكار فرص عمل جديدة للشباب. ساهمت بشكل كبير في زيادة اعداد العاطلين عن العمل. يضاف الى ما تم توصيفه فهناك عوامل خارجية ايضاً ساهمت في ازدياد معدل البطالة في سوريا كان من اهمها:

الازمات الاقتصادية العالمية التي اصابت الاقتصاد الدولي مثل ازمة الركود التي بدأت في فترة منتصف الثمانينات و عدة ازمات مالية ضربت اقتصاد العديد من الدول الكبرى في فترة التسعينيات من القرن الماضي. واخيراً الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بتآكل الاقتصاد الاميركي ومن ثم انتشرت لتشمل اكبر الانظمة الاقتصادية في العالم والتي اثرت في تراجع عوائد الصادرات النفطية بشكل ملحوظ و واسع.

ومما سبق نستنتج ان للبطالة خصائص عديدة منها:^٦

١- ارتفاع معدل البطالة بين الذكور: حيث تتركز البطالة بين

الذكور فقد بلغ عدد العاطلون عن العمل عام ٢٠١١م (٨٦٦) ألف وقد

كان معدل البطالة الوسطي بين الذكور خلال فترة الدراسة (٥٩)٪.

من معدل البطالة في سوريا.

٢- ارتفاع نسبة الشباب الى جملة العاطلين: حيث بلغت نسبة

المتعطلين الشباب (١٥ - ٢٤) سنة عام ٢٠١١م الى ما يقارب (٣٥)٪ من

جملة المتعطلين و يساهم عامل فشل النظام الدراسي في سوريا بشكل

كبير في بقاء عدد كبير من الشباب بدون التحاق في الدراسة

ليعجزوا بعدها من الدخول الى سوق العمل ويصبحوا بدون تأهيل

ليكونوا جاهزين للعمل ليتحولوا مع الوقت الى عاطلين يشكلون

عبء على الحكومة السورية فيما شهدت الشريحة (٢٥ - ٢٩) سنة

تطور ملحوظ في معدلات البطالة ففي عام ٢٠١٠ بلغت (٢٣)٪ من

مجموع العاطلين وتعتبر هذه الفئة فئة الخريجين من الجامعات

والمعاهد السورية مما يعكس تطور ظاهرة بطالة المتعلمين بشكل

واسع في سوريا.

٦- د. نبيل مرزوق، البطالة والفقر في سورية، سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠١.

٣- تركز البطالة بين الداخلين الجدد الى سوق العمل : حيث وصل

معدل البطالة بين الداخلين الجدد الى (٦٩)٪ من اجمالي المتعطلين في عام ٢٠١٠ فهم يعتبروا الاكثر عدداً والاقل فاعلية في القدرة على ايجاد عمل مقارنةً بالذين سبق لهم العمل في سوق العمل ولديهم خبرة ومهارة في التعامل داخله وايجاد فرص لإيجاد عمل يحقق اهدافهم ويشبع رغباتهم ويتوافق مع مؤهلاتهم.

ويمكننا ان نستنتج ان اهم انواع البطالة في سوريا تتجلى في البطالة الهيكلية أي ان مجمل اسباب ارتفاع معدل البطالة في سوريا تتمثل في تباين واختلاف الخصائص والسمات الاساسية في الاقتصاد الوطني السوري كالتبدلات الهيكلية السورية حيث نرى تناقص في معدل البطالة في مجالات وجوانب عديدة للاقتصاد مقابل زيادة أعداد العاطلين في بعض الفروع سواء كانت اساسية او فرعية يضاف الى ذلك توقف صناعات وفروع اقتصادية بشكل كامل وظهور بدائل لها بسبب ظهور دور التكنولوجيا ولعبها دوراً كبيراً في تباين خصائص الانشطة الاقتصادية في سوريا.

فتؤدي مثل هذه التغيرات الى اختلاف في بنية العرض والطلب في الاقتصاد السوري بحيث يزداد الطلب في القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بنمو سريع مقابل انخفاض في القطاعات ذات النمو البطيء والمتناقص،

● لذلك من المؤكد ان التغييرات الاقتصادية المذكورة ستؤدي الى اختلال في الطلب على العمل ويزداد الطلب ايضاً في المناطق الجغرافية التي تنمو بشكل متسارع وتراجع بسبب ذلك في مناطق اخرى . بالمحصلة ينجم عن ذلك تعطل بعض الافراد عن العمل وهذه اهم خاصية من خصائص البطالة الهيكلية في المجتمع السوري .

● نظور عدد المبتغين:

* شهدت سورية خلال الفترة ما بعد عام ٢٠٠٠م تطوراً في أعداد المبتغين وخاصة من الذكور وهذا يتوافق مع ما يشكله الذكور كنسبة من قوة العمل، إلا أنه لم يستطع الاقتصاد السوري رغم هذه الزيادات المتتالية في أعداد المبتغين من امتصاص كل تلك الأيدي العاملة نتيجة تراكم أعدادهم من سنة إلى أخرى، وقد بلغ عدد المبتغون عام ٢٠٠٠م (٤.٤) مليون وتزايد إلى أن وصل عام ٢٠١١م إلى (٤.٩) مليون منهم (٨٧.٥%) ذكور والباقي إناث، وقد انخفض عدد المبتغين في عامي ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، عن عام ٢٠٠٢م، ويمكن رد ذلك إلى زيادة السفر إلى خارج البلد بحثاً عن فرص عمل توفر دخلاً أعلى، أما انخفاض عدد المبتغين في عام ٢٠٠٨م فيعود إلى تراجع الاستثمار الكلي وهذا ما سنبحث فيه في فقرات قادمة.

* وكانت النسبة الأكبر من عدد المبتغين عام ٢٠١١م، هي من حصة قطاع الخدمات (٢٨%)، بينما تراجعت نسبة قطاع الزراعة من (٣٠.٤%)

عام ٢٠٠١م إلى (١٣.٢٪) عام ٢٠١١م، أما قطاع الصناعة فقد ازدادت نسبته من عدد المشتغلين من (١٣.٧٪) عام ٢٠٠١م إلى (١٦٪) عام ٢٠١١م، وقد شكل الذكور (٧٢.٢٪) من العاملين في القطاع العام و(٩٤.١٪) من العاملين في القطاع الخاص، و(٧٦.٩٪) من المشتغلين في القطاع التعاوني والمشارك.

فحسب المكتب المركزي للإحصاء يتبين لنا ارتفاع وتركز المشتغلين في سوريا في أنشطة محددة على حساب أنشطة أخرى في اعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٤ و٢٠١١ كما يلي^٧

١- في مجال الزراعة : شهدت نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة عام

٢٠٠١ (٣٠٪) من إجمالي المشتغلين وفي عام ٢٠٠٤ شهدت تراجع لتصل إلى (٩.٥٪) من إجمالي المشتغلين لتعود وترتفع نسبياً عام ٢٠١١ لتصل إلى (١٣.٢٪) من إجمالي المشتغلين.

٢- في قطاع الصناعة : بلغت عام ٢٠٠١ نسبة المشتغلين (١٣.٧٪) من

إجمالي المشتغلين لتشهد زيادةً وازدهاراً في عام ٢٠٠٤ لتصل نسبة المشتغلين (٣١.٥٪) من إجمالي المشتغلين أما في عام ٢٠١١ تراجعت بشكل ملحوظ لتصل إلى (١٦.٢٪) من إجمالي المشتغلين.

٧- المكتب المركزي السوري للإحصاء، قوة العمل، توزيع المشتغلين حسب النشاطات الاقتصادية، سورية، ٢٠١٢.

٣- في مجال البناء والنشيد : بلغت نسبة المشتغلين في عام ٢٠٠١

(١١,٨)٪ من اجمالي نسبة المشتغلين و في عام ٢٠٠٤ تزايدت لتصل الى

(٢٦,٨)٪ من اجمالي المشتغلين أما في عام ٢٠١١ عادت وتراجعت

لتصل الى (١٥,٤)٪ من الاجمالي .

٤- في مجال الفنادق والمطاعم : كانت نسبة المشتغلين في عام ٢٠٠١

(١٤,٥)٪ من الاجمالي وفي عام ٢٠٠٤ بلغت (١٢,٥)٪ من الاجمالي اما

في عام ٢٠١١ تزايدت لتصل الى (١٧,٩)٪ من اجمالي المشتغلين .

٥- في مجال اطلال والعقارات : بلغت نسبة المشتغلين عام ٢٠٠١ (١,٧)٪

من اجمالي نسبة المشتغلين وفي عام ٢٠٠٤ تزايدت نسبة المشتغلين

لتصل الى (٤,٥)٪ من اجمالي المشتغلين اما في عام ٢٠١١ استمرت

بالتزايد لتصل الى (٥,٩)٪ من اجمالي المشتغلين .

٦- في مجال الخدمات : كانت نسبة المشتغلين في مجال الخدمات عام

٢٠٠١ (٢٢,٦)٪ من اجمالي المشتغلين أما في عام ٢٠٠٤ شهدت تراجع

كبير وواسع حيث كانت نسبة المشتغلين (٢,٦)٪ من اجمالي

المشتغلين وفي عام ٢٠١١ عادت وشهدت ارتفاع كبير مع تطور التقانة

والتكنولوجيا وانتشارها وخاصة في مجال خدمات لتصل الى اعلى

مستوياتها (٢٨)٪ من اجمالي المشتغلين.

مما سبق نستنتج ونؤكد صحة بحثنا ودراستنا في استنتاج ان التغيرات والتبدلات الهيكلية الاقتصادية وتباينها تساهم بشكل كبير في تركيز المشتغلون في مجالات سريعة النمو على حساب قطاعات ومجالات تنمو بوتائر متناقصة وبطيئة، وبالتالي زيادة معدل البطالة في سوريا خلال فترة الدراسة.

• الجدول رقم (1)

النشاط الاقتصادي	2001	2004	2011
الزراعة	30.4	9.5	13.2
الصناعة	13.7	31.5	16
البناء والنشيد	11.8	26.8	15.4
الفنادق والمطاعم	14.5	12.5	17.9
النقل و المواصلات	5.5	11.5	6.5
امال و العقارات	1.7	4.9	2.9
الخدمات	22.6	22.3	28

يؤثر ارتفاع معدل السكان بشكل مباشر في على سوق العمل ويؤدي الى اختلافات كمية منها ونوعية ذات اثار سلبية اقتصادية واجتماعية (هذه العالقة صحيحة على المدى الطويل لأن الارتفاع في معدل النمو السكاني على سوق العمل ليساً آنياً وإنما يأخذ فترة زمنية تتراوح بين ١٠ - ١٥ سنة).

إذا افترضنا أن سوق العمل في حالة توازن وأن معدل البطالة ثابت عند مستوى التوازن ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن ارتفاع معدل النمو السكاني سيؤدي الى زيادة العرض في سوق العمل أكثر من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الزيادات الحاصلة في عدد السكان الراغبين في العمل ويؤدي بالمحصلة الى ارتفاع معدلات البطالة .

بالإضافة الى هذا الاختلال الكمي بين عدد الداخلين الى سوق العمل وعدد فرص العمل المتوفرة يوجد أيضاً اختلالاً نوعي يسببه النمو السكاني السريع، ففي حين يكون الجزء الأكبر من الزيادة السكانية الداخلة الى سوق العمل من العمالة العادية نجد ان الطلب على هذا النوع من العمالة في تناقص مستمر مقابل تزايدده على العمالة الماهرة والمدربة لاسيما مع تسارع وتائر التنمية.

تؤكد العلاقة الموجبة بين معدل النمو السكاني والمرتفع ومعدل البطالة ضرورة تدخل الحكومة السورية لوضع سياسات اقتصادية توفر المزيد من فرص العمل لامتناس الاضافات الجديدة من العمل التي يسببها معدل النمو السكاني المرتفع، هذا بدوره يفترض ضرورة إدماج المتغيرات السكانية في الخطط الاقتصادية المختلفة.

* المبحث الثالث:

● نظور البطالة في سورية وأسبابها:

* حافظ معدل البطالة في سورية - بشكل عام - على مستوى مستقر بنحو ٨٪ خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، مع العلم أن هيئة مكافحة البطالة أوردت أن نسبة العاطلين عن العمل هي ١٥٪ في حين قدر مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي نسبة العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٩.٥٪. في موضع آخر، أشار تقرير التحديات التنموية في الدول العربية (UDNP، 2011) إلى ارتفاع في معدل البطالة بين الإناث في العام ٢٠١٠ إذ بلغ ما يقارب ٢٢٪، ليحتل المرتبة الثانية بين أعلى المستويات في الدول العربية. وقد ترافقت البطالة بانخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل، وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة.

* من الجدول رقم (٢) يتبين لنا ما يلي:

* بلغ معدل البطالة (١٤.٩٪) من قوة العمل عام ٢٠١١م، أي أنها ازدادت بما يقارب (٥.٣) نقطة عن معدلها عام ٢٠١٠م، وعند التدقيق في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة نجد أنها نمت بمعدل وسطي سنوي يقارب (١٠.١٥٪)، وهو معدل مرتفع، وعلى الرغم من ذلك فقد حققت انخفاضات ملحوظة أحياناً، ففي عام ٢٠٠٥م، تراجع معدل

البطالة بما يقارب (٤.٢) نقطة عن عام ٢٠٠٤م، ولكن بالمجمل لم يأخذ معدل البطالة منحى ثابت بل كان متذبذباً.

• الجدول (٢): أعداد المعطلين حسب الجنس (بالآلف)

أعداد المعطلين						العام
البطالة		إناث		ذكر		
معدل البطالة	عدد المعطلين	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
٩.٥	٤٧٠	٤.١	١٨٩	٥٩.٩	٢٨١	٢٠٠٠
١.٣	٥٤٦	٤٢.٩	٢٣٤	٥٧.١	٣١٢	٢٠٠١
١١.٧	٦٣٨	٤٤.٣	٢٨٢	٥٥.٧	٣٥٦	٢٠٠٢
١٠.٨	٥٥١	٣٩.٣	٢١٦	٦.٧	٣٣٥	٢٠٠٣
١٢.٣	٦٠٨	٢٨.٩	١٧٦	٧١.١	٤٣٢	٢٠٠٤
٨.١	٤١٣	٣٨.٣	١٥٨	٦١.٧	٢٥٥	٢٠٠٥
٨.٢	٤٣٣	٤٥.٥	١٩٧	٥٤.٥	٢٣٦	٢٠٠٦
٨.٤	٤٥٤	٤٧.٨	٢١٧	٥٢.٢	٢٣٧	٢٠٠٧
١.٩	٥٩٥	٣٦.٢	٢١٥	٦٣.٨	٣٨٠	٢٠٠٨
٨.١	٤٤٣	٤٠.٥	١٧٩	٥٩.٥	٢٦٤	٢٠٠٩
٨.٦	٤٧٦	٣٨.٥	١٨٣	٦١.٥	٢٩٣	٢٠١٠
١٤.٩	٨٦٦	٤١.٩	٣٦٢	٥٨.١	٥٠٤	٢٠١١

* وتشير الإحصاءات المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء إلى ارتفاع معدلات البطالة في الريف عن المدينة، إضافة إلى عدم التناسب بين معدل النمو السكاني في المحافظات المختلفة ومعدل البطالة السائد في تلك المحافظات؛ مما يعني أن البطالة في هذه المحافظات تتأثر بعوامل متعددة منها الزيادة السكانية الطبيعية وغيرها من العوامل "٥. وحسب المسوحات التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء، كانت نسبة العاطلين عن العمل من فئة ١٥ - ٢٤ عاماً

تقارب ٧٢.٣٪ من مجموع العاطلين عن العمل، أي ما يزيد على ثلاثة أمثال حصتهم من السكان والمقدرة بـ ٢٢.٨٪، أي أن البطالة ليست متحيزة ضد الإناث فقط وإنما ضد الشباب أيضاً، حيث تبدو المشكلة - بشكل واضح - بين شريحة الشباب، سواء الذين يفتقرون إلى مهارات وخبرات تدريبية أو الخريجون الجدد من الجامعات والمعاهد المتوسطة وحتى المدارس الفنية والمهنية.

• أسباب البطالة في سورية:^٨

* تنشأ البطالة في المجتمع عادةً متأثرة بعوامل كثيرة، منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو تقني أو سكاني أو إداري.. إلخ. وبالمجمل فإنه يمكن تقسيم أسباب البطالة في سورية إلى قسمين أساسيين، وهما الأسباب المتعلقة بعرض العمل والأسباب المتعلقة بالطلب على العمل.

* أولاً - أسباب جانب العرض:

١- ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في الفترة بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٤.

٢- ارتفاع معدل نمو قوة العمل

٣- انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل

٨- المكتب المركزي السوري للإحصاء، قوة العمل، أسباب البطالة في سورية، سورية، ٢٠١٢.

✳️ ثانياً - أسباب جانب الطلب:

- ١- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها الحاد
- ٢- انخفاض معدلات الاستثمار نسبياً
- ٣- "كما ساهم سوء توزيع الثروات والدخول في تفاقم مشكلة البطالة من ناحيتين: الأولى عبر نزوح الرساميل الناجمة عن ظهور ثروات كبيرة مما حرم الاقتصاد الوطني من رساميل كان يمكن استثمارها، والثانية أن سوء التوزيع تضمن عدم تناسبٍ ودرجة كبيرة بين الدخول النقدية لغالبية الناس أو لشريحة كبيرة منهم وبين الأسعار السائدة في السوق، وهذا أدى إلى نقص في القوة الشرائية بالنسبة للأسعار السائدة، مما ساهم في خلق الركود التضخمي الذي يتصف به الاقتصاد السوري ويؤثر سلباً على الاستثمار ومستوى التشغيل"٤.

✳️ ويضاف إلى الأسباب السابقة أسباب أخرى، من أهمها محدودية الموازنة العامة للدولة، ومن ثم محدودية ما يخصص منها للتعليم، والاحتفاظ بأعداد كبيرة من العاملين الذين بلغوا سن التقاعد بسبب ظروف اجتماعية معينة، والبطء في إيجاد فرص العمل في المشاريع الإنتاجية الحقيقية القادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن العمل.

✳️ كل العوامل السابقة أدت إلى إضعاف جانب الطلب على عنصر العمل الذي ينمو بمعدلات عالية من الناحيتين الكمية والنوعية، وأدى إلى مفاخرة مشكلة البطالة، واستمرار معدلاتها المرتفعة على الرغم من المحاولات التي بذلت لمعالجتها.

● معدل النمو السكاني:

* ارتفع عدد سكان سورية من (١٦.٣) مليون عام ٢٠٠٠م، إلى (٢١.١) مليون عام ٢٠١١م، أي بزيادة (٤.٨) ملين نسمة، رافق هذه الزيادة زيادة في القوة البشرية، من (٥٦.٤)٪ عام ٢٠٠١م من مجموع السكان إلى (٥٩.٤)٪ عام ٢٠١١م، ويعزى ذلك إلى تراكمات سابقة ما قبل فترة الدراسة لأن حجم السكان أقل من (١٥) سنة انخفض من (٤٠.٤)٪ من مجموعة السكان عام ٢٠٠١م إلى (٣٧.٢)٪ عام ٢٠١١م، ويفسر ذلك إلى ارتفاع سن الزواج، وانخفاض مستوى الدخل الفردي وارتفاع مستوى البطالة، وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر، وارتفاع أسعار السكن، وأزمة الإسكان، وتضاؤل فرص العمل، وانتشار وسائل منع الحمل.

* ومن الشكل التالي يتبين لنا التزايد المستمر في عدد السكان وتضيق بسيط في عدد الذكور مما يعكس انحياز البطالة للذكور والضغط على عرض العمل في دخول أعداد كبيرة سنوياً، وبشكل عام يمكننا القول أن استمرار النمو السكاني المتزايد سيشكل تهديداً حقيقياً للموارد الاقتصادية، وما ستحققه سورية من نمو اقتصادي تنموية لن يكفي مستقبلاً متطلبات المعيشة للمتدققين الجدد.

● عدد قوة العمل:

* ارتفع عدد قوة العمل من (٥.٢٧) مليون عام ٢٠٠١م إلى (٥.٨١) مليون عام ٢٠١١م، أي بمعدل نمو (١٠.٢)٪، إلا أنه حقق انخفاض بين هذين

العامين حيث وصل عام ٢٠٠٤م إلى (٤.٩٤) مليون، محققاً انخفاضاً قدره (٦.٢%) عن عام ٢٠٠١م نتيجة إما الهجرة الخارجية أو تغيير في التعاريف الإجرائية للمسح وطريقة المسح، ويشكل الذكور القسم الأكبر من قوة العمل بنسبة وصلت إلى (٨٥.٣%) عام ٢٠٠٩م بينما شكلت الإناث (١٤.٧%) من قوة العمل في نفس العام، ومن الجدول التالي يتبين لنا أن قوة العمل لم تأخذ منحى معين، فقد تزايدت حيناً وتناقصت حيناً آخر، ولكن إذا تمت المقارنة بين بداية فترة الدراسة وآخرها، نجد أنها تزايدت مما يشكل ضغطاً على عرض العمل وخاصة من قبل الذكور.

• الجدول (3) أعداد قوة العمل (بالآلاف) خلال الفترة بين ٢٠٠١ - ٢٠١١

العام	ذكور	إناث	المجموع
٢٠١	٤٢٣٨	١٠٣٨	٥٢٧٦
٢٠٢	٤٢٨٩	١١٧٠	٥٤٥٩
٢٠٣	٤١٠٨	٩١٩	٥٠٢٧
٢٠٤	٤١٤٢	٨٠٦	٤٩٤٨
٢٠٥	٤٣١٨	٧٨٨	٥١٠٦
٢٠٦	٤٤٦٦	٨٢٧	٥٢٩٣
٢٠٧	٤٥٥٣	٨٤٧	٥٤٠٠
٢٠٨	٤٥٥٥	٨٨٨	٥٤٤٣
٢٠٩	٤٦٣٨	٨٠٤	٥٤٤٢
٢١٠	٤٦٩٦	٨٣٤	٥٥٣٠
٢١١	٤٨٣٨	٩٧٧	٥٨١٥

• مخرجات التعليم:

* إن التوسع الكبير في نشر شبكات الخدمات التعليمية من خلال الخطط المتوالية للتنمية وتطبيق قانون إلزامية التعليم الابتدائي وتنفيذ استراتيجية الدولة في التعليم المجاني أدى إلى زيادات متولية من الخريجين الجدد تلتحق بسوق العمل، وإلى تغيرات في تركيبة عرض العمل، ولكن عند متابعة توزيع المشتغلون حسب الحالة التعليمية، نلاحظ أن نسب العمالة المستخدمة حسب المستوى التعليمي، لا تتناسب مع تطور التعليم كما ونوعاً لصالح المستويات الأعلى.

• الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية والجنس (%)

جامعة فائز	معاهد متوسطة	ثانوية	إعدادية	ابتدائية	يقرا ويكتب	أمي	الحالة العلمية	
٥.٨	٥	٨.١	١٣.٨	٤٤.٤	١٣.٢	٩.٧	ذكور	٢٠١
٧.٧	١٦.١	٧.٨	٧.٥	٢٣	١.٢	٢٧.٦	إناث	
٦.٢	٦.٩	٨.١	١٢.٦	٤.٧	١٢.٧	١٢.٨	مجموع	
٦.١	٥.٣	٨.٣	١١.٩	٢٢.٦	٣٤.١	١١.٢	ذكور	٢٠٤
١٢.٨	٢٤.٩	١١.٢	٨	١١.٢	١٦.١	١٥.١	إناث	
٧.٤	٨.١	٨.٧	١١.٣	٢.٩	٣١.٤	١١.٧	مجموع	
٦.٨	٦.٣	٩.٤	١٥.٥	٤٢.٩	١١.٧	٧.٤	ذكور	٢٠٩
٢.٦	٢٨.٧	١٣.٨	٩.٢	١٤	٤.٦	٩.١	إناث	
٨.٥	٩.١	١٠	١٤.٧	٣٩.٣	١.٨	٧.٦	مجموع	
٨.١	٧.٨	١١	١٧	٣٣.٩	١٧.٣	٤.٨	ذكور	٢٠١١
٢٥.٧	٣٥.٧	١.٢	٩.٦	٧.٢	٥.٨	٥.٧	إناث	
١.٣	١١.٣	١.٩	١٦.١	٣.٦	١٥.٩	٤.٩	مجموع	

* عند التدقيق في بيانات الجدول السابق نجد ارتفاعاً بسيطاً في نسبة المشتغلين ممن يحملون شهادة التعليم الثانوي، فقد ارتفعت من (٨.١٪) عام ٢٠٠١م إلى (١٠.٩٪) عام ٢٠١١م، وأيضاً نجد تحسناً بسيطاً في نسبة المشتغلين ممن يحملون شهادات جامعية فما فوق فقد ارتفعت نسبتهم من (٦.٢٪) عام ٢٠٠١م، إلى (١٠.٣٪) عام ٢٠١١م، بينما نلاحظ أن النسبة الأكبر من المشتغلين هم ممن يحملون شهادة ابتدائية (٣٠.٦٪) عام ٢٠١١م، ويشكل فئة من يحملون شهادة ابتدائية مع فئة من يجيدون القراءة والكتابة وفئة الأميين أكثر من (٥٠٪) من مجموع المشتغلين عام ٢٠١١م، مما يعكس لنا انخفاض المستوى التعليمي للقوة العاملة، وهذا يدل على أن وسائل الإنتاج المستخدمة لا تحتاج إلى مستوى تعليمي متوسط أو عالي، مما ساهم في تركيز البطالة بين فئة المتعلمين.

● مسئول الأجر:

* يعتبر تدني مستوى الأجر من العوامل المؤثرة بشكل سلبي على مستوى المعيشة للسكان ويدفعهم إلى البحث عن فرص عمل أخرى تحقق لهم دخلاً على أو ممارسة أكثر من عمل، مما يؤدي إلى تقلص فرص العمل المتاحة أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً وبالتالي ارتفاع في معدل البطالة.

* وفي عام ٢٠٠٩م كان متوسط الأجر الشهري في القطاع العام (١٢٧٣٠)، وفي القطاع الخاص (٩٦٣٤)، وفي القطاع التعاوني والأهلي (١٤٨٣٦)، وقد كان متوسط إنفاق الأسرة الشهري في نفس العام (٣٠٨٢٦)، وهذا مؤشر على تدهور القدرة الشرائية وتدني مستوى المعيشة والأجور، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على فرص عمل أخرى أو ممارسة أكثر من عمل، نتيجة الفجوة بين الدخل والإنفاق، والجدول التالي يبين متوسط الأجر الشهري خلال عدة سنوات.

• جدول (5): متوسط الأجر الشهري حسب القطاع خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١١) (13)

العام	الحكومي	الخاص	تعاوني/أهلي/عائلي	المجموع
٢٠١	٤٩٢٣	٤٧٨٢	٥٨٩٨	٤٨٥٩
٢٠٢	٦٣٨٦	٥٦٢٩	٧٤٦٨	٦٠٧
٢٠٥	٨٣٦٤	٧٣٠٤	٦٥٢٠	٧٧٥٦
٢٠٦	٩٧٥٠	٧٦٣٠	٧٤٦٢	٨٦٩٦
٢٠٧	٩٩٣١	٨٠٤٠	٧٥٩٣	٩٠٧
٢٠٨	١٢٣٧٨	٩٢٤٩	١٠٦٧٥	١٠٧١٩
٢٠٩	١٢٧٣٠	٩٦٣٤	١٤٨٣٦	١١٠٩٦
٢٠١٠	١٣٣٧٥	٩٧٩٣	١٦٥٤٥	١١٣٤٤
٢٠١١	١٧٠٤٤	١١٢٦٨	١٨١٥٨	١٤٠٦٩

* المبحث الرابع:

• الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

تتمثل الانعكاسات الاقتصادية للبطالة في :

(١) زيادة نسبة الفقر الذي يساهم بتشجيع العاطلين عن العمل على بيع

جهدهم مقابل أجورٍ أقل ويزيد التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع.

(٢) التشجيع على هجرة الكفاءات والعقول لأن البلدان المصدرة

للمهاجرين هي التي تشهد غالباً افتقاراً فبعمليات التنمية وقلّة في

فرص العمل وانخفاض في الأجور ومستويات المعيشة وما يقابله من

ارتفاع في مستوى المعيشة، والحاجة الكبيرة إلى الأيدي العاملة في

الدول المستقبلية للمهاجرين.

(٣) زيادة الفساد المالي الذي يزيد الأعباء الاقتصادية على المجتمع

والاقتصاد وعملية التنمية عموماً ويعمق الأزمات الاقتصادية

والاجتماعية.

انخفاض الطلب على السلع والخدمات- حسب مرونة الطلب على

كل منها- وبالتالي انخفاض الإنتاج، ومالم تحل المشكلة سيدخل

الاقتصاد في مثلث الفقر والبطالة والركود.

تهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى تحقيق التشغيل

الكامل والأمثل للموارد البشرية المتاحة كالداخليين لسوق العمل الأول

مرة وللمتعطلين سابقاً. وقد استطاعت خطط التنمية في السبعينيات و

الثمانينات استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية حاجات التنمية

ومتطلبات سوق العمل التي اعتمدها الدولة بخلق فرص عمل جديدة

لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة،

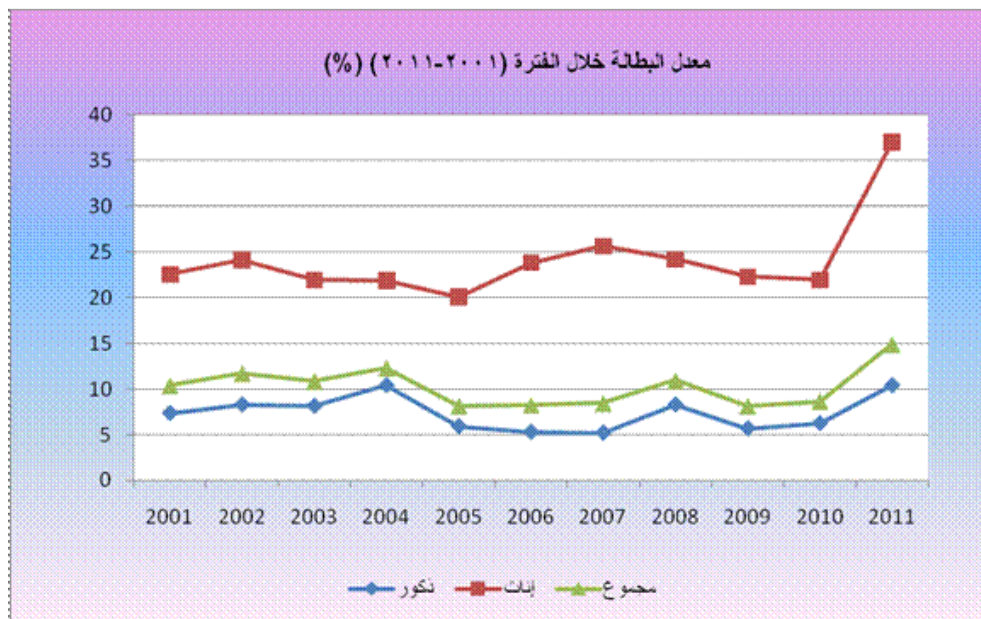
إلا أن مواجهة منعكسات أزمة الركود العالمية في الثمانينات وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذا العقد وتزايد المعروض من خريجي الجامعات المعاهد المتوسطة والثانويات العامة والمهنية والفنية عن الطلب عليها - كماً ونوعاً - أدى إلى زيادة عرض قوة العمل عن الطلب عليها.

• جدول رقم (6) معدل البطالة خلال الفترة ما بين عامي (٢٠٠١-٢٠١١) في سوريا

السنوات ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢٠ ٢٠١

١٤.٩	٨.٦	٨.١	١.٩	٨.٤	٨.٢	٨.١	١٢.٣	١.٨	١١.٧	١.٣	معدل البطالة
------	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	-----	------	-----	--------------

وقد ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠١ إلى ١٠.٣% ثم عادت وانخفضت في عام ٢٠٠٦ إلى ٨.٢% ثم ارتفعت من جديد في عام ٢٠١١ إلى ١٤.٩% .



شكل بياني رقم (١) يوضح تغير نسبة البطالة خلال الفترة ما بين عامي (٢٠٠١-٢٠١١) في سوريا

وبالرغم من أن هذا الرقم الأخير قد يبدو ليس خطيرا لدى البعض بالمقارنة مع معدلات أعلى مع بعض الدول العربية إلا أنه يجب ألا يغيب عن الذهن ان نسبة كبيرة من الذين انسحبوا من دائرة المتعطلين إلى دائرة المشتغلين لما يتحلى الشعب السوري بديناميكية وتقبلهم للعمل في مهن لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو أدنى منها وبأجور متدنية لا تتناسب مع كفاءتهم، لا زال في بوتقة البطالة وهم يشكلون 30% من القوى العاملة حيث نجد أن نسبة خريجي الجامعات هي 25% حيث يعملون في مجالات لا تتوافق مع تخصصاتهم الفعلية من الآثار المترتبة على البطالة:⁹

(١) انقطاع الدخل.

(٢) عدم كفاية الدخول بسبب عدم توفر فرص عمل.

(٣) عدم الشعور بالاستقلال الذاتي.

(٤) انقطاع أفراد الأسرة عن التعليم.

(٥) انحراف احد أفراد الأسرة.

(٦) تدهور الحالة الصحية.

(٧) عدم توفر المسكن الملائم.

٩- زيني فريدة، الآثار الاجتماعية للبطالة، مركز (خميس مليانة)، الجزائر، ٢٠٠٧.

• الأثار النفسية و الاجتماعية:

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرتة لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولاً عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، وخصوصاً عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين.

وتؤكد الاحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وانشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.

وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمر وتعاطي المخدرات، بل ووجد أن ٦٩٪ ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. ونتيجة للتوتر النفسي،

تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين. بالإضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكرهية المجتمع، وصولاً إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلاً عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمارها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

• الأثار الاجتماعية:

(١) الجريمة والاحراف:

إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات فبالتالي يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريده سواء المال أو ذاته، وسنتكلم عن هذا لاحقاً.

(٢) التطرف والعنف:

نجد أن البعض من الشباب يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محددًا وأيضاً كونه ضعيفاً بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.

(٣) التسول:

إن التسول هو النتيجة الحتمية التي يمكن أن يصل إليها الشخص الذي يعاني من البطالة، نتيجة لصعوبة الظروف التي تمر به قهراً وقسراً..

(٤) تعاطي المخدرات:

ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.

(٥) الشعور بعدم الانتماء :

ضعف الانتماء وهو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدراً للعمل

وبالتالي ينتمي الشاب إلى أي مجتمع آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل.

٦) الهجرة:

بعض الشباب يجدوا أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.

٧) التفكك الأسري:

ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

الأثر على الأمن الاجتماعي:

- ١- التفكك الأسري.
- ٢- ضعف الضوابط الاجتماعية.
- ٣- ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.
- ٤- انعدام الترابط بين أفراد المجتمع.

• آثار البطالة على الأمن الجنائي:

زيادة معدلات ارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة بصفة عامة ، ارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على الأموال ، ارتفاع معدلات جرائم الخروج على النظام العام .

أهم آثار البطالة على الأمن الفكري تنامي معدلات جرائم التطرف الفكري بين العاطلين لمزاولة الإجرام بكافة صورته وأشكاله .

• أثر البطالة في ظهور الجريمة والسلوك الانحرافي: ١٠

ان العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة طردية. أي اذا ازدادت البطالة تزيد نسبة الجريمة وهذا ما أثبتته العديد من الباحثين وفي مقدمتهم الدكتور "عاطف عبد الفتاح عجوة" في كتابه البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة اذ رأى أن البطالة تحوي في بذورها على الجريمة لأنها تتضمن العناصر الانحرافية التالية:

١. عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها مكانيا " وزمانيا".
٢. تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطل عن العمل.
٣. تركيز عوامل الضياع وطغيان الشعور بالإحباط وخيبة الأمل لدى العاطل عن العمل .
٤. ابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة والنبذ.

وهذه جميعاً عوامل تؤدي تحت ظروف معينة (ظروف الموقف المناسب) الى الجريمة.

فالبطالة كما يذكر "عجوة" قد تؤدي الى السلوك الاجرامي عندما يتوفر الموقف المناسب كما يراه ويقدره الفرد العاطل عن العمل الا أن استجابة الفرد للموقف المناسب قد تصبح سلبية ثم انحرافية نحو

١٠ - أحمد حويطي، أثر البطالة في ظهور الجريمة والسلوك الانحرافي، مشروع تخرج جامعة نايف للعلوم الأمنية، ١٩٩٨.

الإجرام إذا أحاطت عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية معنية بهذا الموقف الذي هو البطالة.

فعلاقة البطالة بالجريمة علاقة ديناميكية دائرة يصبح السبب فيها نتيجة والنتيجة سبب مع استمرار العلاقات وتشابكها وتعقدها عبر الزمان والمكان⁽¹⁶⁾.

فحسب "كيتليه"¹¹ افترض أن هناك ارتباطاً بين السلوك الانحرافي والظروف الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها البطالة والفقراء إضافة الى خروج صغار السن والأمهات للعمل حيث يجعل هذا المجتمع يقوم بفرض قوانين تحفظ النظام الاقتصادي ومن ضمن هذه القوانين توقيع عقوبات على مخالفيها وهذا يؤدي الى ظهور جرائم جديدة. وكان "كيتليه" قد أشار لي ا

أربعة أبعاد للظروف الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الاجرامي حيث يدخل فيها: الدخل ومستوى المعيشة والفرغ والهجرة والاعتراب والتفكك الاسري.

فإن البطالة عادة ترتبط بانخفاض الدخل أو حتى انعدامه الأمر الذي يؤدي بالعاطل وأسرتة إلى السلوك الانحرافي والإجرامي. ان ثمة هنالك علاقة فعلية وقوية بين دورة العمل (الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عمل من عدمه) وبين الجريمة من خلال العوامل الأربعة التالية:

١. مدى توفر فرص عمل دائمة ومستقرة.

١١ - كيتليه : رائد في نظرية التفسير الاقتصادي للجريمة.

٢. مدى التهيئة للجريمة من خلال وجود فرص لاحتمال وقوعها وارتكابها.

٣. استخدام أو تعاطي المواد والوسائل المساعدة على اقتراف الجريمة مثل (الكحول- المخدرات- الأسلحة)

٤. مدى قدرة الاجهزة الأمنية والتشريعية للاستجابة والتعامل مع الجريمة.

ان مجموعة هذه العوامل الاربعة تتكامل فيما بينها من حيث تعزيز العلاقة بين مفهوم البطالة والجريمة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان اهم نظريتين في علم الاجتماع قيمتا العلاقة بين السلوك الاجرامي والعمل هما: (19)

١. **نظرية الترابط الاجتماعي (social bond theory):** وهي تقوم على

أساس رؤية العمل بوصفه سلوكا مألوفا يتلاءم مع العرف والقواعد السلوكية العامة المرعية في المجتمع، ووفقاً لهذه الرؤية فإن العمل يعزز أو اصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها مما يحد أو يقلص الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف. لذلك يبرز هنا أداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين للنظرية هما:

- عنصر التزام الفرد لمبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافها.
- وعنصر الاستغراق والمشاركة، وينطلق افتراض هذا العنصر من أهمية استغراق وقت الفرد وجهده في الأعمال والمهن اليومية بما

يتفق ويتمشى مع العرف والقواعد السلوكية العامة إذ أن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه فبأعمال محددة قد يفضي الى الجنوح والانحراف.

٢. **نظرية التوتر (strain theory):** وهي تركز على أن فشل الأفراد وعدم قدرتهم على تحقيق أهداف الحياة العامة ومتطلباتها بسبب عدم توفر الفرص المشروعة للعمل أو تعذرها يعزز الدافعية نحو ارتكاب الجريمة.

ووفقا لذلك تتنبأ نظرية التوتر بوجود علاقة طردية بين البطالة وجرائم الاعتداء على الأملاك واثبتت الدراسات على ذلك.

اذ تفترض النظرية أنه في حالة توفرت فرص العمل المشروع فان ذلك يحد من حاجة الأفراد الى اللجوء للعنف والأعمال غير المشروعة.

فالعلاقة إذا بين البطالة والجريمة يمكن القول عنها علاقة مباشرة وغير مباشرة في الوقت ذاته، لأن البطالة تعني حرمان الفرد الذي توقف عن العمل وهو ما يؤدي حتما إلى عجزه عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، وهذا ما قد يضطره إلى إتباع سبل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع، وتتمثل جرائم العاطلين عن العمل في السرقات البسيطة والنصب والاتجار في بعض المواد.

حيث يعجز العاطل عن العمل في الإنفاق عن نفسه وهذا يؤدي الى سوء حالته النفسية وقد يقوم ببعض أفعال الاعتداء على الغير وهو تحت تأثير تلك الحالة.

* نتائج الدراسة و اختيار الفرضيات :

١- نستنتج أن للبطالة في سوريا أسباب كبيرة وأنواع متعددة يمكن أن تؤثر و أن تتأثر بقوة الاقتصاد الوطني السوري وكيفية تعامله مع الازدياد الهائل لنسبة النمو السكاني في سورية ونستنتج أيضاً ظهور البطالة الهيكلية بشكل واضح بالنسبة للمتطلين لذلك فإن تباين العرض والطلب في الاقتصاد السوري ظهر بشكل واضح مما سبب ظهور وازدهار قطاعات في الاقتصاد على حساب قطاعات أخرى تنمو بوتائر ضعيفة و لا تتسم بالاستمرارية الصفة التي يسعى إليها أي فرد في أي عمل في أي قطاع ومجال في سورية.

٢- ومن خلال المبحث الثاني نستنتج صحة فرضيتنا في وجود علاقة قوية بين معدل النمو السكاني في سورية وبين ارتفاع معدلات البطالة وعدم القدرة على استيعاب النمو الهائل والمتسارع للسكان ولا حتى استثمارها بالشكل المثالي والصحيح.

٣- تعد جريمة السرقة من ابرز الجرائم المرتبطة بالبطالة حيث تبلغ نسبة العاطلين المحكومين بسبب السرقة ٢٧.١% من باقي السجناء المحكومين لنفس السبب .

٤- كلما ازدادت نسبة البطالة ازدادت الجرائم التي تندرج تحت الاعتداء على النفس القتل الاغتصاب السطو والايذاء الجسدي.

٥- ان حالة التعطل ترتبط بدرجة عالية بحالة الجرائم وقضايا المخدرات والسجناء حيث تميل الى الارتفاع في المناطق التي ترتفع فيها البطالة وان استمرار حالة البطالة تدفع الفرد الى ادمان المخدرات وتعاطي الخمر.

٦- انخفاض مستوى الأجور أدى إلى البحث عن فرص عمل لا تتوافق مع المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها الأفراد بل البحث عن عمل أعلى دخلاً و إلى ممارسة أكثر من مهنة في وقت واحد وبالتالي تقليص فرص العمل أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بينهم.

* النوصيات و المقترحات المسنّبة :

١- يجب التقليل من معدلات النمو السكاني من خلال التوعية والتثقيف لأفراد المجتمع ولذلك للحد من مشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة وبالتالي عندما يكون معدلات أدنى من النمو السكاني نستطيع بذلك تأمين عمل لهم أي يصبح هنالك تناسب بين عدد العاملين والوظائف والفرص المتاحة والمعروضة .

٢- يجب الاهتمام بقطاع التعليم بشكل أكبر ونشر التثقيف الكافي والوعي بمشكلة البطالة فيجب أن يكون لدينا جيل واعى مدرك لقضية البطالة وما لها من آثار خطيرة على الفرد والمجتمع.

- ٣- يجب على المنظمات والشركات أن تقوم بوضع كل شخص في مكانه المناسب لقدراته ومؤهلاته و أن تمنحه الأجر الكافي والعادل مقابل عمله لكي تساعد في الحصول على حياة أفضل.
- ٤- يجب القيام بالتطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة لأن هذه المشروعات تساعد في تقديم وظائف مناسبة للأفراد القادرين على العمل لتحقيق أهدافهم وأهداف المنظمات التي يعملون لصالحها.
- ٥- يجب الاهتمام بقضية البطالة بشكل كبير وواسع وذلك لما لها من تأثيرات سلبية وخطيرة على الفرد والمجتمع ومن هذه الأخطار مثلاً (الجريمة، التسول، عدم الثقة بالنفس وبالآخرين، الهجرة خارج البلاد لكي يحسن من مستوى المعيشة).
- ٦- يجب وضع سياسات من قبل الحكومة يمكن من خلالها الحد من مشكلة الهجرة وتفيد في استثمار الموارد البشرية المتوفرة باعتبارها ثروة لا تقل أهمية عن الموارد المالية بل وتفوقها أهمية لذلك يجب استغلالها بالزمان و المكان المناسبين.
- ٧- يجب التقليل من سياسات التسريح التي تتبعها معظم المنظمات بحجة عدم قدرة الموظفين على القيام بمهامهم الموكلة اليهم واستبدال سياسات التسريح ببرامج تدريبية مؤهلة تساعد في رفع كفاءاتهم وقدراتهم وتنمية مهاراتهم وصقلها بالطريقة المثلى وبالتالي تكون المنظمات قد حافظت على العمال المتوفرة لديها وساهمت أيضاً في تقليل تكاليف الحصول على عاملين جدد .

٨- اتخاذ الحكومات عدة إجراءات أهمها :

- أ- استحداث برامج تعليم وتدريب حكومية تستهدف من هم خارج نطاق القوى العاملة ومساعدتهم على اكتساب المهارات والمعارف التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- ب- تقديم قروض ميسرة للطلاب الذين ينتمون الى أسر منخفضة الدخل.
- ت- ربط التسهيلات الحكومية الممنوحة للقطاع الخاص بحجم الوظائف الممنوحة للسوريين لديه
- ث- ترشيد استخدام العمالة الاجنبية في مختلف المهن والوظائف وذلك لإتاحة فرص العمل امام الشباب السوري الباحثين عن العمل.
- ج- تفعيل الدور الوطني في برامج التطوير وتنمية الموارد البشرية.
- ح- التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والجهات المعنية الاخرى وذلك للتعرف على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- خ- وجود برامج لتامين البطالة يكون مسؤول عنها مركز العمل يوفر للأفراد حماية اساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل لفترة مؤقتة ويساعد في حمايتهم من الانحراف والجريمة.
- د- خلق تناسب وتوافق بين ساعات العمل و بين الأجر المقبوضة لقاءه بالإضافة إلى تشكيل لجان رقابية تتابع هذا الموضوع.

* الخاتمة :

البطالة مشكلة ناتجة عن مشكلات ومسببة لمشكلات أخرى ، فهي ناتجة عن مشكلات ارتفاع الأجور والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية ، وهي ينتج عنها مشكلات أخرى كبيرة تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع ، كما أنها تمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي ، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته ، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بأهمية وجوده كما أنه نتيجة للبطالة وقلّة الدخل أو انعدامه تنشأ مشكلات كثيرة متشابكة ويأتي في مقدمتها الفقر وتدني مستوى المعيشة والمستويات الصحية والتعليمية والترفيهية وغيرها ، وتفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الانتماء وقلّة الولاء للوطن .

* المراجع:

- ١- بريقل، هاشمي، البطالة وأثرها على المجتمع، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٥.
- ٢- بيرقدار، أنس، واقع البطالة في سورية، سورية، المكتب المركزي للنشر، ٢٠١٥.
- ٣- حجازي، حسن، آخرون، أسباب البطالة في سورية، سورية، تخطيط الموارد البشرية،
- ٤- فريدة، زيني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة، الجزائر، مركز (خميس مليانة)، ٢٠٠٧.
- ٥- لطيفة، بهلول، البطالة في الوطن العربي، الجزائر، مشروع تخرج جامعة تبسة، ٢٠١٥.
- ٦- مرزوق، نبيل، البطالة والفقير في سورية، سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠١.
- ٧- مروان، محمد، البطالة ومفهومها، القاهرة، موقع (موضوع)، ٢٠١٥.
- ٨- موقع المكتب المركزي السوري للإحصاء، (التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاطات الاقتصادية - تطور المشتغلين)، سورية، ٢٠١٢.